

Distr. General
4 May 2012
Arabic
Original English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
الدورة الثالثة بعد المائة

محضر موجز (جزئي) * للجلسة ٢٨٥٤**

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف، يوم الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة ماجودينا

المحتويات

متابعة الملاحظات الختامية بشأن تقارير الدول والآراء المقدمة في إطار البروتوكول الاختياري

تقرير المقرر الخاصة المعنية بمتابعة الملاحظات الختامية

* لم يُعد محضر موجز لبقية الجلسة.

** لم يصدر محضر موجز للجلسة ٢٨٥٣.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر الجلسات العامة للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.11-46714 020512 040512

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

متابعة الملاحظات الختامية بشأن تقارير الدول والآراء المقدمة في إطار البروتوكول الاختياري

تقرير المقرر الخاصة المعنية بمتابعة الملاحظات الختامية (CCPR/C/103/2، Add.1)

١- السيدة شانيه (المقرر الخاصة المعنية بمتابعة الملاحظات الختامية) قالت، وهي تعرض التقرير، إنه بينما لا يحتوي مضمون التقرير إلا على معلومات عن الدول الأطراف التي شهدت تطورات جديدة منذ الدورة السابقة للجنة، هناك أيضاً مرفق في شكل جدول يتضمن معلومات أشمل عن كل الدول التي تجري عمليات للمتابعة في الوقت الحاضر. ومثلما يتبين في الجدول، ينبغي توجيه رسائل تذكيرية إلى غرينادا وكوستاريكا وفرنسا وآيرلندا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا وأوزبكستان وإسرائيل.

٢- وتابعت أنها التقت أثناء الدورة الحالية بسفير بنما الذي لم يكن على اطلاع تام على الوضع، ولكنه قال إنه سيطلب معلومات من حكومته. وذكرت أنها التقت أيضاً بممثل عن تشاد، أعطى رداً مماثلاً. وأشارت إلى أنها اعتبرت هذين الاجتماعين فرصة لنشر الإجراء الاختياري الجديد للجنة لتقديم التقارير، نظراً إلى أن دولاً كثيرة ما زالت تجهل وجوده.

٣- وواصلت قائلة إنها التقت في تموز/يوليه ٢٠١١ بممثل عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو) من أجل مناقشة متابعة الشواغل الخطيرة التي أثارها اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن مسائل مثل التحقيق في جرائم الحرب المزعومة وأمن المشردين. وذكرت أن الممثل قال إن هذه البعثة لم يعد لديها السلطة أو موارد الميزانية اللازمة لمعالجة تلك المسائل، وأحال اللجنة إلى السلطات المختصة. واقترحت السيدة شانيه أن تشكر اللجنة البعثة على ردها، رغم أنه لم يكن مرضياً جداً، واستدركت قائلة إنها ليست على يقين بما يمكن أن تتخذه اللجنة من خطوات إضافية لمواجهة المسائل الخطيرة التي لا تزال دون حل.

٤- السيد تيلين أوضح أن الممثل قال إنه وفقاً للتقرير ستحصل اللجنة على معلومات إضافية قبل انعقاد دورتها الثالثة بعد المائة غير أن المعلومات لم تقدم بعد. ورأى إنه ينبغي للتقرير أن يبين عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على تلبية طلب اللجنة.

٥- السيدة شانيه قالت إن الحيرة ناجمة عن عدم اتباع التقرير الترتيب الزمني، وينبغي إعادة هيكلته. وأوضحت أن ممثل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو قال في بادئ الأمر إنه سيقدم المعلومات، غير أنه أفاد في وقت لاحق بأن البعثة لا تملك الميزانية لمعالجة المسائل وأنه سيطلع أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تعزيز حقوق الإنسان في كوسوفو على شواغل اللجنة. وأشارت إلى عدم اقتناعها بأن هذا النهج سيكون فعالاً أو أنه يندرج ضمن اختصاص اللجنة.

- ٦- السيد أوفلاهرقي وافق على أنه ينبغي إنهاء الحوار مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، واستدرك قائلاً إن اللجنة قد تستفيد من التفكير في ممارستها السابقة مع الدول الأخرى في المنطقة عند تقرير طريقة المضي قدماً في المسألة.
- ٧- السيد إيواساوا هنأ السيدة شانيه على التحسينات التي أدخلت على التقرير مع إدراج الجدول، غير أنه أشار إلى صعوبة متابعة نظام الترميز بالألوان المستخدم، في النسخ المعممة المطبوعة بالأبيض والأسود.
- ٨- السيد لالاها تساءل عما إذا كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو قد اكتملت، أم أن البعثة لا تزال تتولى بعض المسؤوليات.
- ٩- السيد تيلين اقترح أن تخطر اللجنة الأمين العام للأمم المتحدة بأنها أنهت إجراء المتابعة لهذه المسألة، على أساس أن قرار مجلس الأمن ذا الصلة لا يزال سارياً، وأن تلتزم التوجيه من الأمين العام بشأن كيفية المضي قدماً.
- ١٠- السيد أوفلاهرقي اقترح إنهاء الحوار مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ومناقشة المسألة بإسهاب في جلسة سرية من أجل البت في كيفية وفاء اللجنة بمسؤولياتها الرسمية الواردة في المادة ٤٠ تجاه إقليم كوسوفو في المستقبل.
- ١١- الرئيسة قالت إن المسألة ستناقش في وقت لاحق من بعد الظهر في جلسة سرية نظراً إلى عدم وجود اعتراض.
- ١٢- السيدة شانيه قالت إن الدولة الطرف التي ستكون موضع نقاش في المرة المقبلة هي تونس. وذكرت أن اللجنة طلبت متابعة المسائل التالية قيام سلطة مستقلة بعمليات التحقيق في ادعاءات التعذيب؛ وإلغاء عقوبة الإعدام؛ والتدابير المتخذة لوضع حدٍّ لتخويف ومضايقة منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن هذه الحقوق؛ وتسجيل الجمعيات المعنية بحماية حقوق الإنسان. وأوضحت أن اللجنة تلقت رداً جزئياً، اعتبرته مرضياً، بشأن تدريب الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان، وطلبت ردوداً إضافية بشأن كل المسائل المتبقية. واقترحت أن تطلب اللجنة إلى الدولة الطرف إدراج الردود في تقريرها الدوري المقبل المقرر تقديمه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢.
- ١٣- السيدة بروفيتي - بالاسكو (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) أشارت إلى أن تونس طلبت في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من اللجنة تأجيل النظر في تقريرها الدوري المقبل.
- ١٤- السيدة شانيه قالت إن قرار تأجيل التقرير الدوري من عدمه لا يندرج في إجراء المتابعة واقترحت أن تناقش اللجنة المسألة في جلسة سرية.
- ١٥- وقد تقرر ذلك.

١٦ - السيد أوفلاهرقي قال إنه يشعر بأن من واجبه مشاطرة اللجنة الاستشهاد التالي الوارد في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأحدث عن صربيا: "ترى اللجنة أن العهد لا يزال يسري في كوسوفو، ولذلك فإنها تشجع البعثة على موافاتها، بالتعاون مع المؤسسات في كوسوفو، ودون المساس بالوضع القانوني النهائي لكوسوفو، بتقرير عن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦" (CCPR/C/SRB/CO/2، الفقرة ٣).

١٧ - السيدة شانيه قالت إنها اجتمعت في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ بسفير بوتسوانا الذي أبلغها أن المعلومات المطلوبة ستُقدم إلى اللجنة قبل دورتها الثالثة بعد المائة. وأشارت إلى أن اللجنة تلقت رداً مرضياً جزيئاً في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأردفت مقترحة أن توجه اللجنة رسالة تلتبس فيها من الدولة الطرف بتقديم معلومات إضافية عن مسألتي الاحتجاز قبل المحاكمة وعقوبة الإعدام في تقريرها الدوري المقبل، المزمع تقديمه في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢.

١٨ - وتابعت، فيما يتعلق بالدامرك، قائلة إنَّ اللجنة طلبت إجراء متابعة لجهود الدولة الطرف الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، ولاستعراض تشريعاتها وممارساتها ذات الصلة بالحبس الانفرادي أثناء الاحتجاز قبل المحاكمة. وأضافت أن المعلومات المقدمة عن مسألة الحبس الانفرادي مرضية إلى حد كبير، غير أنه ينبغي للجنة أن تُدرج في قائمة المسائل التي ستضعها قبل الإبلاغ الأسئلة المتعلقة بجهود الدولة الطرف في سبيل منع العنف ضد المرأة، نظراً إلى أن الدامرك اعتمدت الإجراءات الجديد لتقديم التقارير ومن المزمع تقديم تقريرها المقبل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١٩ - السيد تيلين قال إنه لم يشارك في المناقشة بشأن إجراءات المتابعة المتعلقة بالدامرك والسويد.

٢٠ - السيدة شانيه قالت، فيما يتعلق بالسويد، إنَّ اللجنة طلبت معلومات للمتابعة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الأشخاص رهن الاحتجاز، وترحيل المشتبه بارتباطهم بالإرهاب، واحتجاز ملتسمي اللجوء. وأردفت أن اللجنة وجهت رسالة تذكيرية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ وتلقت رداً في ٥ آب/أغسطس ٢٠١١. واقترحت أن توجه اللجنة رسالة إلى الدولة الطرف تفيد بأن الردود كانت مرضية إلى حد كبير فيما يتصل بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الأشخاص رهن الاحتجاز، غير أنه لا بدّ من الحصول على معلومات إضافية عن احتجاز ملتسمي اللجوء.

٢١ - وتابعت، فيما يتصل بهولندا، فقالت إنَّ اللجنة طلبت إجراء متابعة بشأن مدى انتشار القتل الرحيم في الدولة الطرف، واستعراض طلبات اللجوء، وتحسين ظروف السجون. وذكرت أن اللجنة تلقت رداً مرضياً نسبياً في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. واستدركت قائلة إنه ما زالت تلزم معلومات إضافية تتمثل فيما يلي: فرص ملتسمي اللجوء لتقديم أدلة تثبت ادعائهم؛ وعدد طلبات اللجوء القائمة على أساس مبدأ عدم

الإعادة القسرية وعدد ما رُفض منها؛ وتنفيذ مشروع تنظيف محيط السجن (Schoonmaken Terreinen) وغيرها من الأنشطة في سجن بون فوتورو (Bon Futuro). ومع أنّ التوصية الواردة في التقرير هي أن تطلب اللجنة من الدولة الطرف إدراج المعلومات في تقريرها الدوري المقبل، اقترحت السيدة شانيه أن يُطلب من الدولة الطرف تقديم المعلومات فوراً، حيث إن موعد تقديم التقرير الدوري المقبل هو ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤.

٢٢- السيد أوفلاهري قال إنّ الفقرة ٢٣ من الملاحظات الختامية (CCPR/C/NLD/CO/4) لا تشير إلا إلى ظروف السجون في الأنتيل الهولندية. واعتبر أنّ التقرير ينبغي أن يبين ذلك.

٢٣- السيدة شانيه قالت إنّ الفقرة ١٠ من الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الثاني لكرواتيا (CCPR/C/HRV/CO/2) تضمنت أهم مسائل المتابعة، مثل تلك المتعلقة بجرائم الحرب، وقانون العفو، والسجلات المتعلقة بالعمليات العسكرية، وتطبيق قانون التقادم. وأشارت إلى أنه طُلب أيضاً متابعة موضوع تكافؤ فرص الحصول على الجنسية ومسألة تهريب الصحفيين. واعتبرت أنّ الرد الأول لم يكن مرضياً وأنّ اللجنة طلبت معلومات إضافية تلقتها في ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وأوصت بأن توجه اللجنة رسالة إلى الدولة الطرف تفيد بأنها راضية إلى حد كبير عن الرد المتعلق بالفقرة ١٠ (ج) بشأن إحالة القضايا إلى دوائر المحاكم المختصة بجرائم الحرب، غير أنها تطلب معلومات إضافية عن المسائل التالية: أثر الجهود الإنمائية في أفقر مناطق البلد؛ والعدد الإجمالي لجرائم الحرب المرتكبة ونطاقها؛ واستراتيجية التعامل مع الجرائم حرب التي لم تُحدّد فيها هوية الجاني المزعوم؛ وخدمات الدعم المقدمة للشهود في المحاكم التي توجد فيها دوائر مختصة بجرائم الحرب؛ والعدد الدقيق للصحفيين الذين تعرضوا للهجوم أو التهريب.

٢٤- وأضافت، فيما يتعلق بحالة إكوادور قائلةً إنه طُلبت معلومات عن التقدم المحرز في مجال القضاء على العنف الجنساني، والتحقيق والمقاضاة في سوء تصرف الشرطة. وذكرت أنّ الدولة الطرف قدمت تفاصيل عن مختلف خطط العمل، ومبادرات التوعية والمؤسسات التي تتناول قضايا المرأة ولكنها لم تقدم ما أرادتته اللجنة في الواقع من نتائج. وأشارت إلى أنه لا بدّ للجنة من صياغة ملاحظاتها الختامية بطريقة لا تسفر عن ورود معلومات غير مفيدة لعملية المتابعة. ورأت أن يُطلب إلى الدولة الطرف تقديم معلومات إضافية فوراً، حيث إن موعد تقديم تقرير إكوادور الدوري المقبل هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٥- السيد عمر أيد السيدة شانيه في أنه ينبغي للجنة الحرص على أن يقتصر إصدار التوصيات على ما يمكن تنفيذه في الواقع. ورأى أنه كثيراً ما يُطلب إلى الدول الأطراف القيام بالمستحيل أو إعطاؤها توصيات غير محددة، الأمر الذي يؤدي إلى تلقي اللجنة ردوداً غير كافية أو مناسبة.

٢٦- السيد نيومان قال إنّ اللجنة قد ترغب في النظر في تحديد الملاحظات الختامية التي ستكون موضع المتابعة قبل استعراض كل ملاحظة بالتفصيل، عوض التطرق إلى صياغة كل واحدة ثم تحديد تلك المخصصة للمتابعة، مثلما حصل الآن.

٢٧- السيدة شانيه قالت إنّ إجراء المتابعة المتعلق بنيوزيلندا يمثل حالة نمطية مختلطة. فالتوصيات المقدمة في الملاحظات الختامية عامة للغاية في بعض الحالات ومحددة بطريقة مناسبة في حالات أخرى، كما أنّ ردود الدولة الطرف لم تكن مرضية إلا جزئياً. وبما أنّ الموعد المقرر لتقديم التقرير الدوري المقبل هو ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، يقضي الاقتراح بأن تُطلب فوراً معلومات عن التوصيات المحددة التي وضعتها اللجنة فيما يتعلق بحقوق شعب الماوري بموجب قانون الشواطئ الأمامية وقاع البحار، وتنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغيرها من المسائل.

٢٨- وواصلت قائلة، فيما يتعلق بشكل التقرير، إنه لا بدّ من إيراد المعلومات المتعلقة بالحوار مع الدولة الطرف حسب الترتيب الزمني، وينبغي للتقرير أن يتضمن موجزاً عن التطورات الإيجابية والمعلومات الإضافية المطلوبة.

٢٩- واسترسلت فيما يتعلق بإستونيا فقالت إنه طُلب إلى الدولة الطرف أن تعطي المستشار العدلي ولاية أشمل بغية حماية حقوق الإنسان، وتتخذ عدة خطوات محددة لضمان المساواة بين الجنسين. وأشارت إلى تلقي رد مرض جزئياً في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١، واقترحت إنه ينبغي للجنة أن تطلب إلى الدولة الطرف تقديم المعلومات ذات الصلة فوراً عوض انتظار التقرير الدوري المقبل المزمع تقديمه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٣٠- وتابعت قائلة إنه لم يرد أي ردّ من إسرائيل، رغم ورود وثائق من عدة منظمات غير حكومية. وتساءلت عما إذا كان توجيه رسالة تذكيرية من الرئيسة قد يفضي إلى رد سريع، بما أن الرسائل التي وقعت عليها يبدو أنها لم تحدث أثراً. وأشارت إلى أنّ الرسالة التذكيرية يمكن أيضاً أن تبلغ إسرائيل بورود تقارير من منظمات غير حكومية.

٣١- السيد لالا قال إنه ينبغي للجنة التشديد على أن تقدم إسرائيل المعلومات المطلوبة في أسرع وقت ممكن وبحلول انعقاد الدورة المقبلة على أبعد تقدير. وأشار إلى أن عدداً من المنظمات غير الحكومية أبدت اهتماماً بالمسألة وأنه يجب على اللجنة مواصلة بذل جهودها.

٣٢- السيد عمر قال إنه عندما لا تحترم إحدى الدول الأطراف المواعيد النهائية لتقديم التقارير، تعتبر اللجنة أنها لا تفي بالتزاماتها. ورأى إنه يمكن تطبيق الإجراء عينه على الدول الأطراف التي لا تتعاون في إجراء المتابعة.

٣٣- السيدة شانيه قالت إنّ إجراء المتابعة مع كولومبيا ابتعد قليلاً عن الممارسة المعتادة لأنّ ردود الدولة الطرف تتعارض مع المعلومات المقدمة في اجتماع عقدته الأمانة مع لجنة الحقوق الكولومبية. وأوضحت أنّ اللجنة طلبت معلومات عن تنفيذ الدولة الطرف توصية

اللجنة التي تقضي بإيقاف أي توجيه من وزارة الدفاع يمكن أن يؤدي إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الإعدام خارج نطاق القانون، وتوصيات اللجنة المتعلقة باختصاص المحاكم العسكرية وسلامة الشهود ومراقبة دوائر مخابرات الدولة. وأبدت دعمها لمقترح الأمانة بأن يطلب من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا تحليل الوضع وإعداد تقرير للجنة قبل وقت كاف من دورتها المزمع عقدها في آذار/مارس ٢٠١٢.

٣٤- السيدة بروفيتي - بالاسكو (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) قالت إن حالات التضارب المشار إليها بالغة، حيث إن لجنة الحقوقيين الكولومبية لم تعتبر ما قدمته الدولة الطرف على أنه تدابير إيجابية دون توصيات اللجنة فحسب، بل يخالفها أيضاً.

٣٥- السيد سالفيلي قال إنه لما كان من المهم معرفة أثر التدابير التي تتخذها الحكومة الكولومبية، فإنه يدعم أيضاً المقترح القاضي بأن يبحث مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كولومبيا المسألة.

٣٦- السيد لالا قال إنه يبدو أن اللجنة تلقى عموماً تعاوناً أكبر من الدول الأطراف. وطلب من الأمانة تقديم إحصاءات عن نسبة الدول الأطراف التي ردت في إطار إجراء المتابعة كي تتمكن اللجنة من تحديد مدى التقدم المحرز في ذلك الصدد.

٣٧- الرئيسة أيدت طلب السيد لالا، فقالت إنه سيكون من المفيد تكوين فكرة عن قدر التعاون ونوعية الردود التي تقدمها الدول الأطراف إلى اللجنة، وذلك بحلول الدورة المقبلة.

٣٨- السيد عمر أفاد بأنه واجه والسيدة شانيه الصعوبات عينها عند تولي منصب المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية. وقال بناءً على ذلك إن اللجنة، عند صياغتها الملاحظات الختامية، قد ترى أنه من المفيد أن يُطلب من المقرر الخاص التعليق على إمكانية تنفيذها.

٣٩- الرئيسة قالت إن مسألة قابلية التوصيات للتطبيق مهمة، وأضافت أنه ينبغي تنفيذ اقتراح السيد عمر عند صياغة الملاحظات الختامية أثناء الدورة الحالية.

٤٠- السيد سالفيلي أعرب عن تأييده لاقتراح السيد لالا والسيد عمر. واعتبر أن نجاح إجراء المتابعة يعتمد على اللجنة أكثر من الدول الأطراف، ورأى أنه من المهم للجنة أن تبلغ الدول الأطراف عندما لا تتعاون على نحو صحيح، مثلما فعلت في إطار الإجراء المتعلق بالبلاغات. وأشار إلى أن المشاكل التي تُواجه في متابعة الملاحظات الختامية ينبغي أن تشكل جزءاً من الحوار.

٤١- السيدة شانيه اختتمت عرضها للتقرير، فقالت إن الجدول الجديد المدرج في نهاية التقرير يبدو أنه لاقى قبولاً. وأضافت أنه ينبغي، رغم ذلك، أن يعرض المعلومات حسب الترتيب الزمني وأن يتضمن موجزاً عن ردود الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

وأشارت أيضاً إلى الحاجة إلى تحسين الشكل وطريقة العرض. وقالت إنه إذا ردّ مزيد من الدول الأطراف في إطار إجراء المتابعة قبل الدورة المقبلة، فستقدم تقريراً بشأنها في تلك الدورة.

٤٢ - الرئيسة قالت إنّ الملاحظات الختامية كانت محط انتقادات متكررة لأنها عامة جداً أو يصعب تنفيذها للغاية، وذلك في مشاوره حضرها مع منظمات غير حكومية بشأن نظام الإبلاغ. واعتبرت إنه يجب على اللجنة أن تصدر توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ ومحددة زمنياً ويمكن قياس تنفيذها.

٤٣ - السيدة فوكس (أمنية اللجنة) ردّاً على سؤال طرحته الرئيسة، قالت إنّ التقرير لم يصدر بطبعة ثنائية اللغة لأنه لم يُسلم للترجمة في الإطار الزمني المطلوب.

٤٤ - الرئيسة شكرت المقررة الخاصة المعنية بمتابعة الملاحظات الختامية لإدراج شكل الجدول الجديد في التقرير، وقالت إن التقرير سيُعمد بعد مناقشة المتابعة المقترحة مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في الجزء المغلق من الجلسة.

انتهت المناقشة التي يغطيها المحضر الموجز الساعة ١٦/٢٠.